مجلس التعاون

الأمير الوليد يستقبل سفير ألبانيا لدى المملكة العربية السعودية

الرياض /14 أكتوبر:

إستقبل صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة في مكتب سموه السيد أدميريم بانجي سفير ألبانيا لدى المملكة العربية السعودية. وحضر اللقاء من جانب شركة المملكة القابضة الأستاذ أحمد الطبيشي المساعد التنفيذي لسمو رئيس مجلس الإدارة، والأستاذة نهلة العنبر المساعدة الخاصة لسمو رئيس مجلس الإدارة.

وفي بداية اللقاء شكر السفير سمو الأمير الوليد على إتاحة الفرصة للقاء سموه، وتبادل الطرفان الأحاديث الودية والعديد من المواضيع التي تهم البلدين على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

بعد ذلك أفاد سعادة السفير بأن السبب الرئيسي لهذه الزيارة هو لتوجيه دعوة رسمية لسموه لزيارة ألبانيا لعرض ومناقشة الفرص الإستثمارية المتاحة مع الحكومة الألبانية، حيث تسعى ألبانيا لتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية وحيث أن شركة المملكة القابضة تعتبر من الشركات الرائدة في مجال الاستثمار في كافة القطاعات وتتمتع بسمعة قوية في مجال الاستثمار فإن الحكومة تأمل تواجد استثماراتها هناك.

وأفاد السفير بأن الأمير الوليد معروف بمشاريعه الهامة والناجحة حول العالم حيث يتمتع برؤية مستقبلية خاصة في مجال الإستثمار يمكن الإستفادة منها في ألبانيا.

هذا وأعرب الأمير الوليد عن امتنانه بهذه الثقة التي يفتخر بها، ووعد بدراسة الفرص المتاحة في مجال الفنادق، والإطلاع على المواقع الإستراتيجية الهامة لإقامة الفنادق والمنتجعات السياحية هناك. ووجّه سموه الجهة المختصة في شركة المملكة القابضة لدراسة المشاريع والفرص الإستثمارية المتوفرة في الوقت الحالي، وتحديد الجدوى الإقتصادية لهذه المشاريع وتقديم نتائجها لسموه لبحث محتواها مع حكومة ألبانيا.

وقبل نهاية اللقاء، أكّد الأمير الوليد حرصه على الاستثمار في ألبانيا وتقديم ما بوسعه لدعم العلاقات المشتركة وقدم تمنياته الحارة لحكومة وشعب ألبانيا بالازدهار والرخاء.

الامير الوليد بن طلال لدى استقباله السفير الالباني

أضواء

د. محمد الرميحي

عندما افتقد الكويتيون الدهشة

هناك سحر في العملية الديمقراطية، يترجم بأنه تحوّل الأصوات الشعبية إلى سلطة. ويشقى المرشحون لنيل أصوات العامة من أجل تمكينهم من الدفاع عن قضاياهم الكبرى والمشتركة، لا الجانبية ولا الشخصية.

القضية الأهم في عالمنا الثالثي هي: كيفُ تستخدَم هذه السلطة، وإلى أي غرض توجَّه؟

السلطة المستمدة من الناس، في العالم الديمقراطي، توجَّه إلى مصالح الناس وإلى المحافظة على مستقبلهم، أو إذا أتى السياسي أو السياسيون بأمر خارج المألوف أصيب الرأي العام بالدهشة التي تقود إلى التساؤل ثم الاحتجاج.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، الحكومات تُمثّل القوى السياسية، وأية قوة سياسية أو تكتل يدخل ممثله الحكومة، يعني بالضرورة أن هذا التكتل يناصر سياسات الحكومة ويدعمها، إلا في الكويت، إذ تمثّل التيارات المختلفة في الحكومة، وتقوم بمعارضتها في الوقت نفسه، ولا يصاب أحد بالدهشة!

الانكماش الاقتصادي الذي يسبب الذعر في أوصال العالم، وتتنادى له الأمم لتجمع أقطابها، في محاولة للفهم ثم تقديم بعض الحلول لأكبر مشكلة مالية واقتصادية تصيب العالم منذ قرن من الزمان، وتهدد مستقبل البشرية، هذا الانكماش لا يعني الشيء الكثير لدى أغلب مشرّعينا، لأن لديهم مشاكل أكبر من ذلك، مثل: كيف يجرؤ البعض على إزالة المباني المخالفة للقانون، ويسمونها الديوانيات، ولا يصاب أحد منا بالدهشة؟!

النفط تتراجع أسعاره، والأحوال تنبئ بانخفاض أكبر نتيجة الأزمة المالية العالمية المستحكمة، وما يتبع ذلك من تقليص للإنفاق على مشروعات حيوية وحياتية، وبعض مشرعينا لا يعنيهم إلا شيء واحد، هو تعويم المعسرين وشراء مديونياتهم، فيما يسمى بإسقاط القروض، ولا يصاب أحد بالدهشة!

العالم يتلقى بفرح التغيير الكبير في الولايات المتحدة، ووصول أول رئيس ملون إلى القمة السياسية الأميركية، وبعض مشرعينا لديهم أولوية أخرى هي إعاقة تنصيب النساء وزيرات، وإن تم ذلك فإن ملابسهن تبقى مشكلة سياسية، هل تتفق مع الضوابط أم مخالفة لها؟ وأيضاً منع اليوتيوب والبلايستيشن من شبكة الإنترنت!! ولا يصاب أحد منا بالدهشة!

البورصة الكويتية تنزف بغزارة، وقد خسرت في شهر واحد (شهر أكتوبر الماضي) أكثر من عشرة مليارات دينار «اقرأ الرقم من جديد»، مقارنة مع شهر سبتمبر، ومنذ بداية العام خمسة عشر ملياراً ونصف المليار دينار «أكرر: اقرأ الرقم من جديد»، أي ما يقارب عوائد الدولة النفطية في عام كامل، والمشكلة الأولى لدى بعض مشرّعينا هي: من نعيّن مسؤولاً عن الرياضة؟ وهل نقبل بخمسة مندوبين يمثلوننا في الفيفا -كما يقول قانونها- أم باثني عشر مندوباً، كما ينص قانوننا؟ ولا يصاب أحد بالدهشة!

جارة كبيرة تدخل في معركة دولية من أجل الحصول على الطاقة النووية، كي تنتج الكهرباء وتحافظ على المخزون النفطي، ويتفرغ بعض مشرعينا لمعركة اسمها «العلاج بالخارج»، وتنصيب أو عدم تنصيب شخص بعينه وكيلاً أو مساعداً للوكيل!

ونصرف اليوم ثلاثمئة وخمسين ألف برميل من الوقود المكافئ سنوياً (نفط وغاز) تكلفنا ثلاثة مليارات ونصف المليار دينار كل عام «اقرأ الرقم من جديد»، حتى نحصل على طاقة كهربائية تنير منازلنا، ومن المتوقع أن تزيد بعد اثني عشر عاماً لا غير إلى ثلاثة أضعاف، لتبتلع ثلث المنتج النفطي المقدر في الكويت، ويختلف عدد من مشرعينا أو أكثرهم: هل تذهب المصفاة الرابعة (التي هي ضرورية لإنتاج الطاقة الكهربائية وتأمين المستقبل) إلى لجنة المناقصات أم إلى ديوان المحاسبة؟! ولا يصاب أحد بالدهشة بعد كل هذا التعطيل!

تشكّل اللجان البرلمانية لدراسة المستقبل وما يفرضه من تحديات، ونحن نشكّل لجنة للظواهر السلبية! ولا يصاب أحد بالدهشة! الحكومة تشكّل لجنة تحوط لمواجهة «التسونامي المالي»، ونختلف حول أشخاصها!!

المشكل الكبير والضخم أن آثار الأزمة المالية لم تصلنا بعد، ومن أربعة إلى ستة أشهر ستضربنا بقوة، ومع ذلك لا نرى من مشرّعينا أولوية، بنفس قدر المشكلة وعظمها، لأن الدهشة سُرقت من عقولنا!!

عن/ صحيفة «أوان» الكويتية

خبير: دول الخليج قادرة على جذب الاستثمارات النفطية الأجنبية

الرياض/وكالات:

أكد خبير اقتصادي عربي بأن دول الخليج ستظل جاذبة للاستثمارات الأجنبية في قطاعات النفط والغاز ومنتجاتهما بالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية على عدد كبير من القطاعات الاستثمارية، وذلك باعتبار أن تكاليف الإنتاج في المنطقة هي الأرخص، مشيراً إلى أنه كلما انخفض سعر النفط في الأسواق العالمية كلما هجرت الشركات والاستثمارات الأجنبية تلك البلدان ذات الحقول الهامشية marginal ذات التكلفة المرتفعة.

وقال الخبير الاقتصادي في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية مجدي صبحي إن قدرة دول الخليج على جذب الاستثمارات الأجنبية في بقية القطاعات غير النفطية يعد أمرا صعبا في ظل التنافس العالمي على هذه الاستثمارات وتوافر عوامل النجاح في بلدان أخرى أرخص تكلفة تتمتع بوفرة في عنصر العمل كالبلدان الآسيوية.

ونوه إلى أن الاستثمارات الأجنبية ربما تتجه للدول الغربية في الفترة القادمة نتيجة تراجع أسعار أسهم الشركات والمؤسسات فيها مع التدهور الذي شهدته أسواق المال في هذه البلدان خلال الشهرين الماضيين.

وكأحد انعكاسات الأزمة المالية العالمية فإن الاحتياطيات الضخمة من العملات الأجنبية في الخليج نتيجة أموال النفط المتراكمة من بداية الألفية، بالأخص منذ عام 2004، قد تتلاشى مع طول الفترة الزمنية لمعالجة الأزمة، فبحسب صبحي فإنه من المنتظر استمرار أسعار النفط في الانخفاض أو تدخل دول الأوبك من جديد لخفض حجم الإنتاج للحيلولة دون التدهور الحاد في أسعار النفط ومرور الدول الغربية المستهلكة الرئيسية للنفط بركود عميق طويل المدى، وبالتالي ستنخفض عائدات التصدير في الخليج ويختل ميزان المدفوعات و معدلات النمو الاقتصادي وربما يتجاوز التأثير مداه على الموازنات الحكومية لتسجل عجزا من جديد أو لتسجل فائضا محدودا مما سيضر بالنظم المالية في تلك الدول.

كما سيؤثر على مستوى معيشة المواطن والمقيم على السواء، حتى مع الأخذ في الاعتبار انخفاض أسعار السلع المختلفة المستوردة والمنتجة محليا بسبب الركود الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فإن انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي ربما تدفع إلى الاستغناء عن بعض العمالة المقيمة.

ويضيف الخبير أن الحكومات الخليجية قد تلجأ إما إلى صرف النظر عن بعض المشروعات أو إرجاء بعضها الآخر أو إطالة أمد تنفيذ جزء منها على الأقل بما يتماشى مع أوضاع الموازنات العامة في هذه البلدان.

واستطرد مؤكداً أن الأزمة العالمية تعد فرصة مناسبة للمضي قدما في عملية تنويع الاقتصاد الوطني، حيث أن فرص التسويق في السوق العالمي ستكون ضيقة وربما ترتد بعض البلدان الكبرى إلى سياسات الحماية التجارية من أجل حماية اقتصادها الوطني، ومن هنا يمكن العمل بالمثل خاصة في تلك الصناعات التي تم تحقيق بعض التقدم فيها، ومحاولة الاعتماد على الإمكانيات المحلية خاصة البشرية للتخلص من مشكلة البطالة في وقت سيواجه فيه العالم لا جدال أزمة بطالة متصاعدة مع تزايد حدة الركود في الدول الصناعية وغيرها من البلدان.

وقال " أعتقد أن تعديل التشريعات القائمة في ظل الأزمة العالمية الراهنة لن تشكل الفيصل في اجتذاب أي بلد من البلدان، فمع انخفاض الأموال المتاحة للاستثمار والمشكلات المتعلقة بالحصول على الائتمان في الدول الغربية فإن التركيز سوف يكون على تلك البلدان التي تتركز بها الاستثمارات أساسا إضافة إلى تلك التي تزداد فيها فرص تحقيق الربحية لتوفر عناصر الإنتاج خاصة عنصر العمل الرخيص خلال الفترة القادمة".

وبشأن ما تعانيه الدول الخليجية من ارتفاع في معدلات التضخم قال"لن يشكل مشكلة كبيرة لأي دولة في ظل الانخفاض الحادث في أسعار كافة السلع وهو اتجاه قد يتعمق إذا ما جاء الركود الاقتصادي في الغرب عميقا وممتدا لأمد زمني طويل نسبيا، وهو الأمر الذي بدأ يتضح مؤخرا بانخفاض تجاوز ٪50 في أسعار ليس فقط النفط وإنما أيضا القمح والذرة والحديد والأسمنت".

الإمارات تشارك في منتدى الفضائيات والتحدي في الدوحة

العين/وام:

شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في جلسات «منتدى الفضائيات والتحدي الإقليمي والأخلاقي الذي يواجه الشباب الخليجي» والذي نظمه المجلس الأعلى لشؤون الأسرة القطري بالدوحة أخيراً بمشاركة 300 شخصية عربية وأجنبية من وزراء وخبراء وأساتذة جامعات ومفكرين وإعلاميين وصناع القرار في عدد من المحطات الفضائية.

الامارات

وقال الدكتور جاسم علي سالم الشامسي عميد كلية القانون بجامعة الإمارات الذي مثل الإمارات في المنتدى نيابة عن الدكتور عبد الله سعد الخنبشي مدير جامعة الإمارات إن المنتدى ركز على الأثر التربوي والاجتماعي لما تنشره الفضائيات على الناشئة والأسرة والمجتمع الخليجي .

وأضاف عميد كلية القانون بجامعة الإمارات ان المنتدى دعا إلى وضع استراتيجية إعلامية خليجية لتوعية الشباب بمخاطر الفضائيات وسبل حمايتهم دون المساس بحرية الإعلام.

وقد دعت التوصيات التي تضمنها «إعلان الدوحة» الصادر في ختام المنتدى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تبنى متابعة مبادرة حرم أمير قطر الشيخة موزة بنت ناصر المسند بإطلاق حملة إعلامية خليجية تتصدى للقنوات الفضائية الهابطة وتواجه التحديات الإقليمية والأخلاقية التي يتعرض لها الشباب والأطفال في المجتمع الخليجي.

وطالب إعلان الدوحة بوضع قواعد ومعايير استرشادية تعتمد من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحفظ التوازن بين حرية الإعلام وحق البث الفضائي وبين حماية القيم والمبادئ الأخلاقية لمجتمعنا الخليجي بما يحول دون استنزاف الشباب أخلاقياً ومادياً.

وتضمنت التوصيات كذلك الدعوة إلى وضع تشريعات منظمة للبث الفضائي أو تعديلها لتتماشى والتطور التقني بما يحقق المواءمة بين حرية البث الفضائي ومسؤوليته الاجتماعية. وطالب المنتدى بعقد اتفاقية لتنظيم البث الفضائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع التأكيد على التعاون القضائي بين دول مجلس

التعاون لضمان تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بشأن القنوات الفضائية التي تبث الأفكار الفاسدة.

وتضمن إعلان الدوحة الصادر عن المنتدى التأكيد على احترام حرية التعبير كحق مقدس كفله ديننا الإسلامي الحنيف وتضمنته المواثيق والاتفاقيات الإقليمية والدولية ودساتير الدول المعاصرة وما يترتب على هذه الحرية من احترام واجب لحرية الإعلام وحق بث الأخبار والمعلومات بل وحق الفرد في المعرفة وفى استقبال المعلومات والحصول عليها... مؤكدا فى الوقت ذاته ضرورة احترام القيم والمبادئ الأخلاقية فيما تبثه الفضائيات وعلى عدم المساس بالهوية والتقاليد التي يتمسك بها المجتمع الخليجي والعربي.

منتصف نوفمبر..هيئة أبوظبي للثقافة تستضيف الاجتماع التاسع لمجموعة علم الآثار والحيوان

أبوظبي/وام:

تستضيف هيئة ابوظبي للثقافة والتراث الاجتماع التاسع لمجموعة عمل « علم الآثار والحيوان « في جنوب غرب آسيا وجوارها « اسوا « وهي مجموعة فرعية من المجلس العالمي لعلم الآثار والحيوان « إيكاز» وذلك في مدينة العين بفندق ميركور على جبل حفيت في 16 نوفمبر الجاري ويستمر خمسة أيام .

ويأتي تنظيم هذا الاجتماع في اطار استراتيجية الهيئة في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته والترويج له ومواصلتها تنفيذ جملة من المشاريع الحالية والمستقبلية فيما يتعلق بتنظيم وتطوير الوسائل الضرورية لـلإشراف على عمليات الترميم والمسح والتنقيب الأثري وفق طرق علمية تستند للمعايير العالمية المعتمدة.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس بمقر الهيئة بالمجمع الثقافي بمشاركة محمد النيادي مدير إدارة البيئة التاريخية بالهيئة والدكتورة مرجان مشكور من المركز الوطني للبحث العلمي/ متحف التاريخ الطبيعي في فرنسا والدكتور مارك بيتش مدير المناطق الثقافية دائرة البيئة التاريخية بهيئة ابوظبي للثقافة والتراث وممثلة عن السفارة الفرنسية.

وقال النيادي انه تم اكتشاف العديد من المواقع الأثرية الجديدة خلال مدة وجيزة من بينها موقع المتحجرات القديمة في الرويس بالمنطقة الغربية الذي يعود إلى فترة العصر الميوسيني المتأخرة /6-8 مليون سنة/ وكذلك موقع العصر الحجري الحديث في السلع والذي لم يكن معروفاً من قبل ويرجع تاريخه إلى /7000 / سنة مضت.

وأشار إلى التعاون مع متاحف وجهات عالمية تعنى بالتاريخ الطبيعي ..

منوها بالاكتشافات الهامة لآثار جديدة تعود لحقب زمنية موغلة في القدم في إمارة أبو ظبي من خلال مسوحات تجريها فرق خبراء محليين ودوليين من إدارة البيئة التاريخية في هيئة أبوظبي للثقافة والتراث وخاصة في المنطقة الغربية من الإمارة وترجع إلى فترة زمنية طويلة قد تصل إلى 200000 عام مما وضع أبوظبي على خارطة العصر الحجري القديم الأوسط وليس العصر الحجري الحديث قبل 7500 عام كما كان يعتقد .

ونوه النيادي إلى الاكتشافات المهمة التي لها علاقة بموضوع المؤتمر ومنها العثور على هياكل عظمية لجمال يزيد عددها على أربعين يعتقد بأنها برية غير مستأنسة ومشيراً إلى حرص الهيئة على المشاركة في أوراق عمل بحثية في ندوات عربية ودولية عرضت فيها تلك الاكتشافات.

استكشاف الغاز «العميق» من المشروعات الواعدة في البحرين

المنامة/وكالات:

افتتح وزير شؤون النفط والغاز رئيس الهيئة الوطنية للنفط والغاز عبدالحسين ميرزا في أبوظبي المعرض المتخصص حول مشروع التنقيب عن الغاز الطبيعي في الطبقات العميقة من حقل البحرين.

أقيم المعرض مصاحبا لمؤتمر ومعرض أبوظبي البترولي الدولي (أديبك 2008) الذي افتتح يوم الإثنين الماضي وشاركت فيه هيئة النفط والغاز وشركة نفط البحرين <<بابكو>>.

وفي تصريح للوزير قال إن تنظيم المعرض بإحدى قاعات مركز أبوظبي للمعارض وعلى هامش مؤتمر (أديبك 2008) يأتي ضمن نشاط هيئة النفط والغاز من أجل الترويج لمشروع التنقيب عن الغاز العميق الذي يعتبر من المشروعات الواعدة، نظرا للنجاحات التي تحققت في الدول المجاورة حيث تم اكتشاف كميات تجارية من الغاز في طبقة ما بعد الخف مما يعزز تزايد الاحتمالات بوجود احتياطات غازية مماثلة في البحرين.

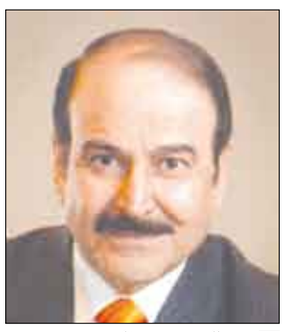
عبدالحسين ميرزا

وقد افتتح ميرزا المعرض بكلمة رحب فيها بممثلي الشركات النفطية العالمية، وأعلن أن هذا المشروع يندرج ضمن المشروعات المهمة التي تقوم بها الهيئة والتي تتماشى مع تطلعات وتوجيهات القيادة الرشيدة لمملكة البحرين لتوفير الاحتياجات المحلية والضرورية من النفط والغاز، والسعي للقيام بعمليات استكشافية مكثفة للبحث عن الغاز.

وأوضح أن مشروع الغاز العميق سيعطي للشركات العالمية ذات الخبرة والعلاقة والاختصاص الفرصة المناسبة للتنقيب عن الغاز في البحرين من أجل توفير الغاز لمتطلبات التنمية المستدامة التي تشهدها البلاد.

وقام مندوبو الشركات العالمية بجولة تفقدية في القاعة اطلعوا خلالها على البوسترات والمعروضات الخاصة بالمشروع.

وذكر الوزير في ختام المؤتمر الصحافي أن الهيئة وبالتنسيق مع (بابكو) قامت بتدشين موقع إلكتروني بعنوان (www.bahraindeepgas.com) خاص بمشروع التنقيب عن الغاز الطبيعي في الطبقات العميقة (أكثر من 15 ألف قدم في أعماق الأرض)، وستتبع الهيئة وكعادتها أسلوب الشفافية والوضوح واتباع الأنظمة والإجراءات الدستورية والتشريعات القانونية عند ترسية العطاءات، مؤكداً أن الجهود مستمرة من أجل الترويج لهذا المشروع وجذب الشركات المختصة لتقديم عطاءاتها.

الصندوق الكويتي للتنمية يقرض لبنان 21 مليون دينار

بيروت/وكالات:

تم في بيروت التوقيع على إتفاقية قرض ثان بين الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والجمهورية اللبنانية للإسهام في تمويل مشروع مدخل بيروت الشرقي، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضا مقداره 21 مليون دينار، وذلك للإسهام في تمويل مشروع مدخل بيروت الشرقي – الحدود السورية (المرحلة الأولى طريق الحازمية – صوفر) .

وقد وقع إتفاقية القرض نيابة عن الجمهورية اللبنانية نبيل عدنان الجسر – رئيس مجلس الإنماء والإعمار ، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب أحمد البدر – المدير العام .

وقد سبق للصندوق أن قدم قرضاً لذات المشروع يبلغ مقداره 10.85 ملايين دينار وبهذا يصبح مجموع القرضين المقدمين لذات المشروع 31.85 مليون دينار.

ويهدف المشروع إلى تلبية الطلب على النقل المحلي والدولي للركاب والبضائع بين مدينة بيروت وجبل البقاع والبلدان العربية المجاورة من خلال إزالة الإختناقات المرورية وتحسين كفاءة الطريق الحالي إلى كامل طاقته التصميمية ، بما يؤدي إلى خفض تكاليف تشغيل المركبات وتوفير الوقت.

يتكون المشروع من أعمال إعادة تأهيل وتحسين الطريق الحالي الممتد من مدخل بيروت الشرقي عند تقاطع الحازمية ، وذلك بطول إجمالي يبلغ حوالي 24 كيلومتراً يشتمل على حارتي مرور في كل إتجاه مع أكتاف أو أرصفة على كل جانب مع حاجز متوسط. ويشتمل المشروع على إنشاء 11 تقاطعاً نظامياً على مستويين وتقاطعات نظامية على مستوى واحد وجسور علوية ، إضافة إلى إعادة تأهيل المنشآت القائمة وتحسين أعمال الصرف الطولي والعرضي وإنارة الطريق وتجهيزات السلامة . كما يشتمل المشروع على الخدمات الإستشارية الهندسية للتصميم والإشراف على تنفيذ الأعمال .

ويجدر الذكر أنه بتوقيع هذه الإتفاقية فإنه يصبح القرض السابع عشر الذي يقدمه الصندوق للجمهورية اللبنانية، حيث سبق أن قدم لها الصندوق ستة عشر قرضاً لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات ، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 140.3 مليون دينار ، أي ما يعادل حوالي 491 مليون دولار . كذلك قدم لها الصندوق 7 معونات فنية بقيمة 3.1 ملايين دينار أي ما يعادل حوالي 11 مليون دولار لتمويل دراسات الجدوى لمشاريع مختلفة ، كما قام الصندوق بإدارة 6 منح قدمتها حكومة الكويت بلغ إجماليها حوالي 109 ملايين دينار أي ما يعادل حوالي 370 مليون دولار، الخمسة الأولى منها تم سحبها بالكامل في حين ما زال الصندوق يقوم بإدارة الأخيرة منها وهي المنحة التي قدمتها حكومة الكويت إلى الحكومة اللبنانية بمبلغ 300 مليون دولار لأغراض تمويل برنامج إعادة إعمار لبنان بعد العدوان الإسرائيلي في يوليو 2006 . وقد تم تخصيص مجمل مبلغ هذه المنحة لتمويل مختلف نشاطات إعادة الإعمار.

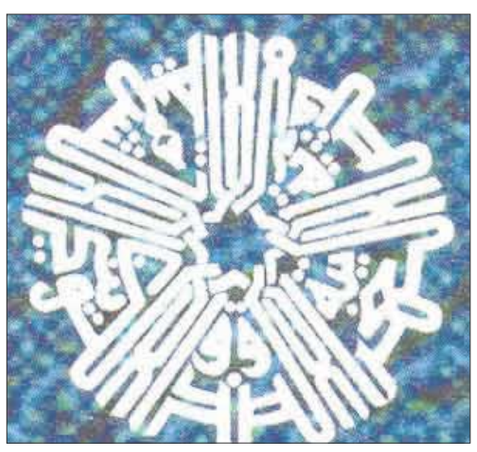

مقتطفات

سلطنة عمان تشارك في الدورة العاشرة للبيئة والتنمية المستدامة في القاهرة

مسقط/وكالات:

شاركت السلطنة ممثلة في وزارة البيئة والشؤون المناخية أول من أمس في فعاليات الدورة العاشرة للجنة المشتركة للبيئة والتنمية المستدامة في الوطن العربي والمنعقدة في مقر الأمانة العامة للجامعة في مدينة القاهرة بجمهورية بمصر العربية ومثل الوزارة في هذا الاجتماع المهندس محمد بن سيف الكلباني مدير دائرة البيئة والتنمية المستدامة وقد تضمن جدول الاجتماع مناقشة محاور أساسية في مجال التنمية البيئية المستدامة في الوطن العربي أهمها متابعة الاتفاقيات والاجتماعات الدولية المعنية بالبيئة ، ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة العادية الرابعة والعشرين لمجلس الحكام ، والمنتدى الوزاري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس الحاكم ، والمنتدى الوزاري والتحضير العربي للدورة العادية الخامسة والعشرين للمجلس، فضلا عن مناقشة التقرير الأول لتوقعات البيئة في المنطقة العربية، ونظام وضع أقمار اصطناعية عربية لمراقبة كوكب الأرض كما ستناقش الدورة أيضا اقتراح محور أعمال الدورة الحادية والعشرين لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وكذلك اقتراح شعار ليوم البيئة العربي والذي يصادف الرابع عشر من أكتوبر من كل عام ، واقتراح موضوع جائزة مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لعام 2010 وتقوم اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية المستدامة في الوطن العربي بمتابعة تنفيذ قرارات الدورة التاسعة عشرة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والدورة التاسعة للجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي ، كما تقوم بمتابعة تنفيذ مقررات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية كتقارير الدول العربية حول التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومرفق البيئة العربي ومؤشرات البيئة والتنمية المستدامة والتجارة والبيئة وكذلك التحضير للدورتين السابعة عشرة والثامنة عشرة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في نيويورك .

محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي يؤكد متانة القطاع المصرفي السعودي

الرياض/وكالات:

حمد السياري

جدد محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي حمد السياري تأكيده على متانة وملاءة القطاع المصرفي في المملكة بفضل المعايير الإشرافية التي تنتهجها مؤسسة النقد العربي السعودي .

وبين في كلمة أمام الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين في مدينة ساوباولو البرازيلية أن تلك المعايير مكنت المصارف السعودية من مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية ، مشيرا إلى أن «النتائج المالية للبنوك للأشهر التسعة الأولى أثبتت قوة النظام المصرفي واستمرار قدرته على تلبية الاحتياجات التمويلية لنمو النشاط الاقتصادي المحلي بشكل يضمن استمرار النشاط الاقتصادي بمعدلات قوية.

ونوه محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي باستمرار النمو الملحوظ في النشاط الاقتصادي بالمملكة.

واستعرض السياري أهم القنوات الممكنة لتأثير الأزمة على اقتصاديات الأسواق الناشئة وأهمية الاستعداد لمواجهة آثارها المحتملة، ورأى في هذا الصدد أهمية تقوية الدور الرقابي لصندوق النقد الدولي على اقتصاديات الدول المتقدمة وإعطاء الأولوية لتحسين المعايير الإشرافية على المؤسسات المالية بتلك الدول.